بطاقة معلومات

مشروع التنمية الزراعية الرعوية لولاية كانو

سياق البلد

يشكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة تحديات كبيرة تواجه واضعي السياسات ومختلف الأطراف المعنية في نيجيريا، لا سيما في ولاية كانو. ويتطلب التصدي لتلك التحديات وتحقيقُ أهداف التنمية المستدامة تضافرَ مزيد من الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للأمة. ومن هذا المنظور، صاغت حكومة ولاية كانو استراتيجية تنمية عنوانها "خطة تنمية ولاية كانو الثانية 2016-2025 (KSDP II)"، لتتماشى مع "الخطة الحكومية للإنعاش والنمو الاقتصاديين" 2017-2020 (ERGP). ويتوخى المكوّن الزراعي "لخطة تنمية ولاية كانو الثانية "دعم المنتجين والمعالِجين الزراعيين والعاملين في الأسواق الزراعية من خلال تعزيز التقنيات الزراعية الجديدة للزيادة في الإنتاجية والدخل، مما سيؤدي إلى الحدّ من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي ومن تدهور الموارد الطبيعية. وتتماشى "خطة تنمية ولاية كانو الثانية" كذلك مع سياسة الحكومة الفدرالية (2016-2020) الرامية إلى تشجيع الزراعة.

سيدعم مشروع تطوير القطاع الزراعي من أجل التنمية الزراعية جهود الحكومة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية بإتاحة وسائل الإنتاج والائتمان وإضافة القيمة وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتقديم خدمات الإرشاد وتعزيز القدرات. وسينظر المشروع في بعض القضايا الشاملة ذات الصلة مثل مشاركة القطاع الخاص، والزراعة الذكية مناخيًا، وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والتغذية البشرية.

مبررات المشروع

على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، تبقى الرتبة التي تتبوّؤها نيجيريا على مقياس مؤشر التنمية البشرية العالمي - أي الرتبة 152 من بين 188 دولة واقليما- من بين الرتب الدنيا على مستوى العالم. إذ بلغ معدل انتشار الفقر في نيجيريا، حسب المكتب الوطني للإحصاء (NBS)، 71 ٪. ويعيش 62 ٪ من السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم[1] (المكتب الوطني للإحصاء 2011). وفي هذا الصدد، أظهرت البيانات الصادرة عن ولاية كانو أن نسبة انتشار الفقر في الولاية بلغ 72.3٪، تعيش نسبة 66٪ منها على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم (المكتب الوطني للإحصاء 2012).

وحسب تقارير وزارة الرعاية الاجتماعية بولاية كانو في سنة 2007، يعيش 3.2 ملايين شخص من بين 9 ملايين شخص على أقل من دولار واحد في اليوم. ويدل هذا الرقم على مدى انتشار الفقر في الولاية. ويبدو أن ظاهرة الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية من البلد. فقد بلغ عدد الفقراء في الأرياف، حسب تقرير البنك الدولي لعام 2005، ضعف عددهم في الحواضر. إذ يعيش 80 في المائة من الفقراء المعدمين في المناطق الريفية، أكثر من ثلثيهم يعيشون على الزراعة[2].

ويُسجَّل في ولاية كانو مؤشر فقر معدله 72.5٪، ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 8 ملايين. كما يبلغ معدل البطالة 26٪. وسُجلت نسبة 17٪ في صفوف الرجال و 39.5٪ في صفوف النساء. وقد كشفت دراسة أجريت لتقييم حالة الأمن الغذائي بين أسر المزارعين في المناطق الريفية بولاية كانو، أن نسبة 26 ٪ منهم تشتكي من انعدام الأمن الغذائي.

لقد شكّل المستوى التعليمي وجنس الشخص وحجم الأسرة وإمكانية الحصول على الائتمان عناصرَ مهمة في تحديد وجود الأمن الغذائي. وينتشر في حالات انعدام الأمن الغذائي أعلى معدل لتأخر النمو أو نقص التغذية المزمن بين الأطفال دون

---

[1]National Bureau of Statistics, 2012. Nigeria poverty profile 2010, 31 p.

[2] Ali Ado Siro, 2014. Poverty Eradication In Northern Nigeria: An Assessment Of The Impact Of NAPEP activities in Kano Metropolis. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 19, Issue 8, Ver. III (Aug. 2014), PP 01-08*

سن الخامسة، كما تبين الإحصاءات المخيفة نقص المغذيات الدقيقة من الحديد وفيتامين "أ" واليود لدى البالغين والأطفال.

وتزيد البيئة غير الآمنة بسبب سقوط الشباب العاطلين اليائسين في أحضان التطرف الديني، كما يزيد خطرُ تغير المناخ على الموارد الإنتاجية من تعريض الدولة للفقر والضعف.

ووفقًا لوزارة التخطيط والميزانية بولاية كانو ، فإن الإمكانات التي يزخر بها القطاع الزراعي لم تُستغَلَّ بالكامل بعدُ، بل إن قدرة القطاع على دعم الاقتصاد الحديث يرسُف في قيود كبيرة. فالإنتاجية منخفضة، وجودة الوحدات الزراعية (بما فيها الأراضي الزراعية والبرك والأشجار والثروة الحيوانية) ضعيفة، واستثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي تكاد لا تُحَسّ.

ولمواجهة هذه التحديات وكسر هذه القيود، اسْتحدَثت "خطة تنمية ولاية كانو الثانية (2016-2025)" مكونا زراعيا قويا وُصِف آنفا (انظر استراتيجية التنمية القطرية). ومن مهمة هذا المكوّن "دعم المنتجين والمُعالجين والمسوقين الزراعيين بالترويج للتقنيات الزراعية الحديثة (المحسّنة) لزيادة الإنتاجية والمداخيل، ومن ثَمَّ، الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية".

ووضعت حكومة ولاية كانو في قائمة أولوياتها مواءمة "خطتها لتنمية ولاية كانو الثانية" مع "الخطة الحكومية للإنعاش والنمو الاقتصاديْن" بهدف دعم خطط النمو والإنعاش التي تطبقها الحكومة الفيدرالية بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات وإدرار الدخل وخلق فرص العمل لفائدة ملايين النيجيريين.

ولمواجهة هذه التحديات، حددت "خطة تنمية ولاية كانو الثانية (2016-2025)" أهدافا تنموية، هي: اقتصادٌ سريع النمو ومتنوع ، ذو تنمية راسخة الجذور، يعتمد على الموارد المحلية ؛ وتحديثٌ لقطاعها الزراعي مع القدرة على ضمان الاكتفاء الغذائي والإمداد الثابت بالمواد الخام لصناعاتها؛ ويجب أن يكون قطاعها التصنيعي - الذي يعتمد بشكل أساسي على المواد الخام الزراعية - قادرًا على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، وسيكون مفتاح تكوين الثروة وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر.

وتتوافق أهداف "خطة تنمية ولاية كانو الثانية" مع تدخلات طرفٍ ثالث، هو: صندوق العيش والمعيشة. وبالفعل، حدد صندوق العيش والمعيشة 4 مجالات ذات أولوية للتدخل، سعْياً منه في إنقاذ الأرواح وتعزيز سبل العيش بين المجتمعات المحلية:

• بذْل جهود ترمي إلى السيطرة، بل والقضاء، على الأمراض المعدية التي تقتل ملايين الأطفال سنويا.

• تجويد الرعاية الصحية الأولية الأساسية، بحيث يمكن توفير علاجٍ ذي تكلفة ميسورة، ينقذ حياة الجميع، لا سيما الأمهات الجدد والحوامل ؛

• دعم المزارعين، ومعظمهم من أفقر الناس، لزراعة ما يكفي من الغذاء لإطعام أسرهم، وبيع الفائض لكسب لقمة العيش؛

• إتاحة الوصول إلى البنى التحتية الأساسية، مثل الطاقة والصرف الصحي والأنظمة المالية الأساسية، التي يمكن أن تربط المجتمعات بالاقتصاد المحلي والعالمي.

وبالفعل، فمن مجال الأولوية الثالث «دعم المزارعين، ومعظمهم من أفقر الناس، لزراعة ما يكفي من الغذاء لإطعام أسرهم، وبيع الفائض لكسب لقمة العيش.» ، انبثق تصوّر "مشروع التنمية الزراعية الرعوية لولاية كانو" (KSADP)".

يتكون "مشروع التنمية الزراعية والرعوية لولاية كانو" من ثلاث (3) مكونات فنية: (1) تعزيز الإنتاجية الزراعية الرعوية وتحسين الإنتاج. (2) إضافة القيمة وإتاحة الوصول إلى الأسواق؛ و (4) إدارة المشاريع. وبناء القدرات هو العنصر الذي يجمع بين جميع هذه المكونات.

وطُوِّر "مشروع التنمية الزراعية والرعوية لولاية كانو" من قِبل البنك بناءً على طلب تقدمت به حكومة نيجيريا. ويهدف المشروع المقترح إلى دعم جهود الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل بولاية كانو. وسيستهدف نهجُ التنمية الزراعية والرعوية في المشروع المقترحِ الفئاتِ الأضعف، لا سيما النساء والشباب، لتعزيز الإنتاج الزراعي المتزايد والتسويق التجاري.

تتمثل نظرية التغيير في المشروع في تحويل زراعة صغار المزارعين إلى أعمال تجارية مجدية تجاريًا من خلال تطوير سلاسل قيمة السلع من أجل الحد من الفقر في الأرياف وانعدام الأمن الغذائي والبطالة. وسيساهم المشروع في جهود الحكومة للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الولايات وكذلك الهجرة من الأرياف إلى الحواضر.

يتوافق المشروع مع خطة الإنعاش والنمو الاقتصاديين 2017-2020 وخطة تنمية ولاية كانو 2016-2025. وسيساهم المشروع في تنفيذ استراتيجية الشراكة القطرية المعتمدة من البنك الإسلامي للتنمية، ولا سيما الركيزة 2 "التنمية الريفية المتكاملة".

سيستثمر "مشروع التنمية الزراعية والرعوية لولاية كانو" في تعزيز الإنتاجية الزراعية (الثروة الحيوانية والمحاصيل)، وإضافة القيمة وتحسين الوصول إلى الأسواق، لا سيما ببناء البنى التحتية (الطرق الريفية، ومراكز التسويق الزراعي)، وإتاحة الائتمان لصغار المزارعين، وبناء القدرات المؤسسية للمزارعين والجمعيات / التعاونيات التي ترأسهم. وكذلك المؤسسات التي تقدم خدمات عامة للمزارعين الريفيين الضعفاء.

وبسبب الآثار المحتملة للزيادة في الانفجار السكاني، الذي أدى إلى احتلال محميات رعي الحيوانات والطرق التي تسلكها المواشي؛ وبسبب تغير المناخ، الذي أدى إلى ندرة حادة في المياه والجفاف المتواصل، والمراعي الجافة / الكلأ، يجد الرعاة صعوبة متزايدة في العثور على الكلأ أو المراعي المناسبة والمياه العذبة لمواشيهم في تجمعاتهم السكانية الحالية.

وأثناء قيام الرعاة الرحل بنقل مواشيهم من مكان إلى آخر بحثًا عن المراعي، غالبًا ما ينتقلون إلى المجتمعات أو المزارع المحلية على طول الطريق، حيث تدوس مواشيهم على المحاصيل الغذائية وتتغذى عليها، مما يؤدي إلى تدمير سبل عيش المزارعين. وقد أدى ذلك إلى نشوب صراعات بين المجموعتين أدت إلى إحداث خسائرَ في الأرواح وأضرارٍ بالأراضي الزراعية والمنازل وفي بعض الحالات تسبب ذلك في تدمير مجتمعات بأكملها.

وسيدعم المشروع تطوير محميات للرعي والطرق التي تسلكها المواشي وإنتاج للأعلاف لمعالجة الحركة المستمرة للحيوانات التي أدت إلى صراعات عنيفة ليس فقط في ولاية كانو ولكن أيضًا في مناطق أخرى من نيجيريا.

وسيستثمر المشروع في تطوير سلاسل القيمة الحيوانية (الحليب واللحوم) والمحاصيل (الأرز والذرة وفول الصويا والذرة الرفيعة واللوبيا والقمح والفول السوداني)؛ وتشييد البنى التحتية الريفية (الطرق الريفية ، وشبكات الري ، وأسواق الثروة الحيوانية والحبوب، والعيادات البيطرية، ومراكز لجمع الحليب)؛ وتعزيز المنشآت الريفية الصغيرة، وبناء القدرات المؤسسية للمزارعين وجمعياتهم / تعاونياتهم الرئيسية وكذلك المؤسسات العامة الريفية التي تقدم خدمات عامة للمجتمعات الريفية الضعيفة.

أهداف المشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في المساهمة في الحد من الفقر وتعزيز الأمن في مجالي الغذاء والتغذية للضعفاء في ولاية كانو من خلال التنمية المستدامة للثروة الحيوانية وسلاسل القيمة المختارة للمحاصيل.

وسيدعم المشروع جهود الحكومة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية من خلال إتاحة الحصول على وسائل الإنتاج وإضافة القيمة وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي وتعزيز القدرات. وسينظر المشروع في بعض القضايا الشاملة ذات الصلة مثل مشاركة القطاع الخاص، والزراعة الذكية مناخيا، وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والتغذية البشرية.

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية من خلال تحسين البنى التحتية الزراعية، وإتاحة الحصول على وسائل الإنتاج، وإضافة القيمة وإتاحة الوصول إلى الأسواق، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي وتعزيز القدرات. يشمل المستفيدون المستهدفون صغارَ المزارعين النشطين في سلاسل القيمة الزراعية المختارة (الحليب الطازج، ولحوم البقر، والأرز، والذرة، والذرة الرفيعة، واللوبيا، وفول الصويا، والفول السوداني، والقطن) والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى (موردو وسائل الإنتاج، ومقدمو الخدمات، والمعالجون الزراعيون، والمسوقون / التجار، والمؤسسات المالية).

مكونات المشروع:

تعتمد أنشطة المشروع على المكونات التالية:

المكون أ: تعزيز الإنتاجية الزراعية الرعوية والإنتاج الزراعي(47.98 مليون دولار)

1 - ألف -1: تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني (14.64 مليون دولار):

أ -1-1: إنتاج الأعلاف

النشاط أ-1-1-1: تطوير محميات الرعي:

النشاط أ -1-1-2: إنتاج الأعلاف التجارية (على نطاق واسع):

النشاط أ-1-1-3: إنتاج الأعلاف التجارية (على نطاق صغير)

النشاط أ-1-1-4: زيادة استخدام مخلفات المحاصيل كسماد للمساهمة في رفع انتاجية المحاصيل الزراعية

النشاط أ-1-1-5: دعم إنشاء بنوك الأعلاف:

أ -1-2: تحسين خدمات صحة الحيوانات:

أ -1-3: تحسين السلالة:

أ -1-4: التخفيف من حدة النزاع - ترسيم الطرق التي تسلكها المواشي

أ -2: تعزيز إنتاجية وإنتاج المحاصيل (33.34 مليون دولار)

النشاط أ-2-1: تطوير الأراضي لأغراض الري

النشاط أ-2-2: تدخّلات سلسلة القيمة العالمية ساساكاوا SASAKAWA 2000

النشاط أ-2-3 تدخلات سلسلة قيمة "هيئة التنمية الزراعية والريفية لولاية كانو" KNARDA

المكوّن ب: القيمة المضافة وإتاحة الوصول إلى الأسواق (32.05 مليون دولار)

ينقسم هذا المكوّن إلى ما يلي:

ب -1: تطوير أسواق المنتجات الحيوانية وإتاحة الوصول إلى الأسواق (14.56 مليون دولار)

النشاط ب-1-1: تحسين جمع الحليب:

النشاط ب-1-2: معدات النقل والمعالجة لفائدة جمعيات الحليب

النشاط ب 1-3: ترقية أسواق الماشية في دانباتا، ووديل، وغوارزو، وفالغوري، ودنبولوم

النشاط ب-1-4: تحسين المسالخ:

النشاط ب-1-5: التدريب والتوجيه لأنشطة الثروة الحيوانية:

ب -2: مخططات تكاثر وتسمين الماشية (11.28 مليون دولار)

مخططات مِنَح مطابَقَة الماشية

النشاط ب-2-1: دعم أنظمة تسمين الماشية

النشاط ب-2-2: دعم أنظمة تسمين الحيوانات المجترة الصغيرة:

النشاط ب-2-3: دعم مخططات تكاثر الحيوانات المجترة الصغيرة:

المكون ج: تنسيق وإدارة المشروع (7.60 مليون دولار)

2- بناء القدرات (مجال رابط): سيكون بناء القدرات مجالا رابطا بين المكونات الرئيسية للمشروع. سيتألف من الأنشطة التالية:

3- النشاط ج -1: التدريبات:

4- النشاط ج 2: الدعم الفني لهيئة التنمية الزراعية والريفية لولاية كانو (KNARDA).

معلومات أساسية عن المشروع

الرقم الترتيبي	النشاط	مشروع التنمية الزراعية الرعوية لولاية كانو- NGA1007
1	معلومات أساسية	• مدة المشروع: 5 سنوات • التكلفة الإجمالية لتمويل البنك الإسلامي للتنمية: 95.00 مليون دولار أمريكي ➢ البنك الإسلامي للتنمية -83.2 مليون دولار أمريكي ➢ منحة صندوق العيش والمعيشة - 6.8 مليون دولار أمريكي ➢ حكومة نيجيريا- 5.0 ملايين دولار أمريكي
2	الاعتماد	27/12/2017
3	التوقيع	20 يونيو 2018
4	تاريخ النفاذ	14 يوليو 2019
5	تاريخ أول صرف	30 ديسمبر 2019
6	ورشة البدء	أطلقت رسميًا في 20 فبراير 2020 في كانو مع انعقاد الورشة من اليوم 20 إلى اليوم 22 من نفس الشهر.

الحواصل المتوخاة

تتمثل نتائج المشروع فيما يلي:

- إدارة مَوارد الرّعي إدارة مستدامة بنشاءِ لجان لمحميات الرعي وإرساء تنمية للمراعي المنزلية التي تملكها وتديرها الأُسَر.
- تطوير سلاسل قيمة الحليب بتحسين إنتاجية الماشية وجمع الحليب ومعالجته وتسويق الحليب ومنتجات الألبان تسويقاً أفضل.
- تطوير سلاسل قيمة اللحوم (لحوم البقر والضأن والماعز) مع زيادة إنتاجية الحيوانات وتسويقٍ أفضل للحيوانات الحية واللحوم الآمنة المصنعة تصنيعا صحيا.
- زيادة إنتاج المحاصيل.
- زيادة دخل الأسر من الثروة الحيوانية.
- تزويد المزارعين بالمهارات اللازمة لإتاحة الوصول على نحو أفضل إلى وسائل الإنتاج والأسواق.
- تطوير الأراضي لأغراض للري.

الفوائد والتأثير

- تقليص نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 30٪.
- تقليص نسبة سكان المنطقة المستهدفة المتأثرين بنقص الغذاء المزمن بنسبة 50٪.

الإدارات والمصالح الاستراتيجية

- مكتب منسق المشروع
- إدارة التسيير
- إدارة هندسة البنى التحتية
- إدارة الخدمات المالية
- إدارة الرصد والتقييم
- إدارة المحاصيل
- إدارة خدمات الثروة الحيوانية

- إدارة خدمات التوريدات
- إدارة الاتصالات

الجهات الشريكة المانحة

صندوق أبوظبي للتنمية:

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية عام 1971 كمؤسسة تابعة لحكومة أبوظبي تتولى مسؤولية تقديم المساعدات الخارجية. ويتركز نشاط الصندوق على شقين رئيسيين أحدهما في تقديم قروض ميسرة وإدارة المنح التي تقدمها دولة الإمارات لتمويل مشاريع ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول النامية. أما الشق الثاني فيشمل المساهمة الرأسمالية في شركات منتقاة في مختلف القطاعات الحيوية في الدول النامية، بالإضافة إلى استثمار السيولة المتاحة في أدوات مالية متنوعة.

مؤسسة بيل وميلندا غيتس:

مسترشداً باليقين بأن لكل حياة قيمة متساوية، تعمل مؤسسة "بيل وميلندا غيتس" على مساعدة الناس لعيش حياة صحية ومنتجة. ففي البلدان النامية، تركز المؤسسة على تحسين صحة الناس ومنحهم الفرصة لإنتشال أنفسهم من الجوع والفقر. أما في الولايات المتحدة، فيصب تركيزها على ضمان حصول جميع الأفراد الأقل دخلاً على الفرص التي يحتاجونها للنجاح في الدراسة والحياة. ويقع مقر المؤسسة في واشنطن ويقودها الرئيس التنفيذي مارك سوزمان، تتح إشراف بيل وميليندا غيتس ووارن بافيت.

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

يعد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أحد كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تستهدف تخفيف وطأة الفقر بدول مجموعة البنك وتعزيز التنمية البشرية من خلال الحد من الأمية والقضاء على الأمراض والأوبئة مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز".

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية:

تأسس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عام 2015 ويقوم بالتنسيق مع المنظمات والهيئات العالمية بهدف تقديم المساعدات للمحتاجين في العالم، حيث استفادت أكثر من 37 دولة حول العالم من المساعدات الإنسانية والإغاثية والإنمائية التي يقدمها المركز بالتعاون مع عدد من الشركاء الدوليين والإقليميين.

مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية:

يسعى مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية إلى تحقيق المصالح والمشاريع الوطنية للمملكة المتحدة كقوة من أجل الخير في العالم بحيث تعزز مصالح الكومنولث وتحمي أمن المملكة المتحدة وتدافع عن قيمها وتحد من الفقر وتتصدى للتحديات العالمية مع شركائها الدوليين.

صندوق قطر للتنمية:

صندوق قطر للتنمية هو مؤسسة تنموية تابعة لحكومة قطر ويستهدف تنفيذ مشاريع المساعدات الخارجية بموجب قانون رقم 19 لعام 2002. وقد قدم الصندوق المساعدات للعديد من الدول حول العالم لتحقيق أهداف التعاون الدولي في رؤية قطر الوطنية 2030. ويعد الهدف الرئيسي لصندوق قطر للتنمية هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال معالجة قضايا ذات الأولوية مثل التعليم، الصحة والتمكين الاقتصادي.